اقتصاد

العراق: احتجاجات شعبية في الناصرية

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

عادت الأنظار مجدداً في العراق نحو محافظة ذي قار جنوبي البلاد، أمس الاثنين، بعد يوم صدامي شهدته تظاهرات احتجاجية لموظفين مؤقتين أول من أمس، طالبوا بتثبيت توظيفهم رسمياً، ما تسبب في اشتباكات مع عناصر الأمن أوقعت أكثر من 20 إصابة، معظمها من المتظاهرين الذين تعرضوا للضرب على يد عناصر مكافحة الشغب، الأمر الذي يعيد إلى الذاكرة أحداث تظاهرات العام 2019 التي عمت العراق وكانت شرارتها من الناصرية، وسط محاولات حكومية للتهدئة.

وأول من أمس، بدأت التظاهرات بشكل سلمي، إذ احتج موظفو العقود أمام شركة نفط ذي قار مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم، وكان عناصر مكافحة الشغب منتشرين عند مدخل الشركة، إذ منعوا المحتجين من الوصول إلى بوابتها، وحاولوا تفريقهم بالقوة، وهو ما دفع باتجاه حصول احتكاكات بين الطرفين، أعقبه ضرب بالهراوات والعصي من قبل عناصر الأمن طاول عددا من المتظاهرين والمتظاهرات من النساء، وهو ما أوقع إصابات في صفوفهم.

إثر ذلك، توافد، صباح أمس الاثنين، العشرات من المحتجين إلى ساحة الحبوبي وسط مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق)، التي كانت تمثل مركزاً رئيساً للتظاهرات الشعبية في العام 2019، وشهد التجمع هتافات عبرت عن الغضب الشعبي من الاعتداءات التي شهدتها التظاهرات، وطالب المحتجون بالقصاص من المعتدين.

وزارة الداخلية حذرت مما أسمته «أجندات مشبوهة وأهداف سياسية ترافق التظاهرات»، مؤكدة في بيان لها أن عدداً من الصور ومقاطع الفيديو التي انتشرت على مواقع التواصل «لا تمت إلى الواقع»، محذرة من «المندسين ومحركي الفتن الذين يستغلون كل تجمع لتمرير أجنداتهم، كما تدعو إلى عدم الانجرار وراء دعوات العنف والصدام مع الأجهزة الأمنية بداعي تحقيق الأهداف بالقوة».

الحكومة المحلية في محافظة ذي قار أكدت أنها تتابع مع وزارة الداخلية سير نتائج التحقيق بالأحداث التي رافقت تظاهرات عقود شركة النفط، من خلال اللجنة التي شُكلت من قبل وزير الداخلية، وذكر بيان صادر عن المحافظ مرتضى الإبراهيمي: «نشدد على أننا لن نتهاون مع المقصرين والمتسببين بوقوع إصابات بين صفوف المتظاهرين وقوات الأمن»، مؤكداً أن «الحكومة المحلية تسعى لحفظ حقوق أبنائها بكافة الطرق القانونية».

وأضاف أنه «سيُجلس مع المتظاهرين إلى طاولة واحدة للاستماع إليهم ونقل مطالبهم الى وزارة النفط ورئاسة الوزراء، لاستحصال حقوقهم وبيان الطرق القانونية لتحقيق مطالب المتظاهرين».

الناشط في التظاهرات الاحتجاجية في المحافظة حيدر الفتلاوي أكد أن الحكومة تحاول امتصاص الغضب الشعبي بكل الطرق خوفاً من موجة تظاهرات واسعة.

وقال لـ«العربي الجديد»: «تلقينا اتصالات من مسؤولين حكوميين وعدوا بحل المشكلة، وأنهم مكلفون رسميا بمتابعتها، وتلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين».

متجر لشركة «شي إن» في أونتاريو، كندا، 19 أكتوبر 2023 (Getty)

«شي إن» تسعى للطرح في بورصة لندن

يرجح أن تقدم شركة بيع الأزياء بالتجزئة عبر الإنترنت الصينية «شي إن» (Shein) طلباً للطرح العام الأولي في بورصة لندن، الأسبوع الجاري، والتي تصل بتقديرات قيمة الشركة إلى نحو 50 مليار جنيه إسترليني (64 مليار دولار)، بحسب شخص على دراية بالموضوع، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وأوضح الشخص الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته نظراً لأن الخطة سرية، أن توقيت تقديم ملف الإيداع يمكن أن يتغير ولا يمكن تأكيد التوصل لاتفاق. وقد يصبح طرح «شي إن» أحد أكبر عمليات الاكتتاب العامة في تاريخ المملكة المتحدة. وأفادت بلومبيرغ في فبراير/ شباط الماضي بأن «شي إن» تتطلع بقوة للإدراج في بورصة لندن لأنها اعتبرت أنه من غير المرجح أن توافق لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية على طرح عام أولي في بورصة نيويورك.

أخبار مختصرة

إياتا يتوقع ارتفاع ارباح الطيران

يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» تحقيق صناعة الطيران العالمية أرباحاً بقيمة 30,5 مليار دولار هذا العام، مقابل 27,4 مليار دولار في العام الماضي 2023. ومن المتوقع ارتفاع الإيرادات على مستوى الصناعة بنسبة 9,7% على أساس سنوي إلى 996 مليار دولار، مع تسجيل عدد قياسي من المسافرين على متن الرحلات الجوية يبلغ 4,96 مليارات مسافر. وقال المدير العام للاتحاد «ويلي والش» لوكالة رويترز، أمس، على هامش الاجتماع السنوي للاعضاء إن «البيئة العالمية أفضل مما توقعنا، وخاصة في آسيا، ومع ذلك فإن قدرة صناعة الطيران على خدمة انتعاش قوي في الطلب على السفر يعوقها تعطل سلاسل التوريد العالمية بما في ذلك تسلم اساطيل الطائرات».

ارتفاع مبيعات هيونداي

قالت شركة هيونداي موتور، أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية، امس الاثنين، إن مبيعاتها ارتفعت بنسبة 1,9% على اساس سنوي في مايو/أيار الماضي بفضل زيادة المبيعات في الخارج. وقالت الشركة في بيان إن هيونداي موتور باعت 356 ألفاً و223 سيارة الشهر الماضي، ارتفاعاً من 349 ألفاً و637 وحدة في الفترة نفسها من 2023، بفضل زيادة مبيعات سيارات الدفع الرباعي وسيارات علامتها التجارية المستقلة «جينيسيس».

رقائق من «إيه إم دي» لمنافسة «نفيديا»

أعلنت شركة تصنيع الرقائق التايوانية «إيه إم دي»، أمس، عن شرائح جديدة للذكاء الاصطناعي تطاول مختلف المجالات، من مراكز البيانات حتى أجهزة الكمبيوتر المحمولة المتقدمة، بهدف التنافس مع شركة نفيديا الاميركية الرائدة في السوق. وفي العامين الماضيين، تزايد الطلب على هذه المعالجات المتخصصة لتطوير وتدريب وتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل تشات جي بي تي. وعلى الرغم من موقع «نفيديا» المهيمن في السوق، اثبتت «إيه إم دي» نفسها على انها من أقوى المنافسين في القطاع.

التضخم في تركيا يواصل ارتفاعه رغم استقرار الليرة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

واصل التضخم في تركيا ارتفاعه رغم استقرار الليرة، وسط توقعات بتراجعه خلال الفترة المقبلة بعد أن رفعت الحكومة أسعار الفائدة عدة مرات متتالية. وأظهرت بيانات رسمية أمس الاثنين، أن تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي في تركيا بلغ 75,45% في مايو/ أيار الماضي بما يفوق توقعات بنوك الاستثمار العالمية. وتشير التوقعات إلى أن التضخم وصل بذلك إلى ذروته قبل أن يتراجع الفترة المقبلة بفعل سلسلة من عمليات الرفع لأسعار الفائدة واستقرار الليرة نسبياً. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بسبب زيادة مصروفات التعليم والمساكن والمطاعم الشهر الماضي.

ووفقاً لمعهد الإحصاء التركي، من المتوقع أن يتراجع التضخم على أساس شهري بعد مايو/ أيار، الذي بلغ خلاله 3,37%، مقارنة مع 3,18% في إبريل/ نيسان الذي بلغ التضخم على أساس سنوي فيه 69,80%.

ورفع البنك المركزي التركي أسعار الفائدة 4150 نقطة أساس منذ يونيو/حزيران من العام الماضي على عكس سياسات التيسير النقدي التي انتهجها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مدى سنوات لتعزيز النمو، لكنها أدت إلى ارتفاع التضخم.

ويرى الخبير الاقتصادي التركي، مسلم أويصال، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي «الكبير» ربما يكون آخر نمو على هذا النحو، لأن تركيا أعلنت الحرب على التضخم، ما يعني في رأيه، تراجع الطلب المحلي، وبدء التباطؤ لتتراجع نسبة النمو إلى أقل من 3% خلال الربع الثاني من العام الجاري.

ويضيف أويصال أن التضخم، عدو الاقتصاد التركي الأول، متوقعاً تراجع نسبته ابتداء من الربع الثالث من العام الجاري، بعد الإجراءات الحكومية، وفي مقدمتها تقليص الإنفاق الحكومي وإعلان التقشف لمدة ثلاث سنوات، مشيراً إلى التضاد بين النمو والتضخم، وإلى أن الفريق الاقتصادي فضّل تقليص التضخم إلى خانة الآحاد، حتى وإن أثر ذلك على نسبة النمو.

وكانت هيئة الإحصاء التركية، قد أعلنت أخيراً أنّ اقتصاد تركيا حقق نمواً بنسبة 5,7% سنوياً في الربع الأول من العام الجاري، ليحقق ذلك نمواً بوتيرة أسرع في بداية العام وينأى بنفسه عن سلسلة من زيادات أسعار الفائدة التي تهدف إلى كبح الطلب المحلي وإخماده.

متى يطلق العالم شارة خفض الفائدة؟

مصطفى عبد السلام

تتجمع الكثير من السحب الكثيفة في سماء الاقتصاد العالمي لتدفع البنوك المركزية نحو تأجيل خفض سعر الفائدة، وهو القرار الذي سيشكل صدمة للأسواق، إذ كانت الاقتصادات المختلفة تنتظر الخفض على أحر من الجمر لتنشيط معدلات النمو وخفض كلفة الأموال وإتاحة قروض بسعر أرخص للمستثمرين والأفراد، وهو ما يخدم قطاع الاستثمار والإنتاج والصناعة الحيوي وسوق التجزئة.

من أبرز تلك السحب عودة التضخم للارتفاع في العديد من الاقتصادات الكبرى، وهو ما يشكل ضغوطا إضافية على صنّاع السياسة النقدية، الذين حاربوا طوال ثلاثة أعوام لخفض التضخم والحيلولة دون دخول الاقتصادات في الركود والكساد، عبر إجراء زيادة قياسية في سعر الفائدة.

وبعد أن ظن العالم أنه بات على مقربة من طي مرحلة خفض التضخم المرتفع والعنيد، ووقف قطار هائج وبلا مكابح، ووضع حد لموجة الغلاء الجامح في الأسواق الكبرى التي زادت حدتها خلال أزمة كورونا وعقب اندلاع حرب أوكرانيا، عاد التضخم ليطل برأسه من جديد في شكل قفزات في أسعار الحبوب والأغذية والمواد الخام، وفي أسعار النفط مع زيادة حدة المخاطر الجيوسياسية واستمرار زيادة التوترات في الشرق الأوسط وقرار «أوبك+» تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية عام 2025 بدلا من نهاية 2024.

كما شهد العالم تعقداً في سلاسل التوريد وتباطؤا في حركة التجارة وأنشطة الشحن البحري بسبب حرب غزة واضطرابات البحر الأحمر، وهناك أزمات أخرى تشعل التضخم، منها انتشار الجفاف وموجات الحر حول العالم، وهو ما يهدد إنتاج المحاصيل الزراعية في العديد من الدول الكبرى المنتجة للحبوب.

وبنظرة على الأرقام، نجد أن معدلات التضخم الحالية لا تزال تلقي بمفاجآتها في وجه صانعي السياسة النقدية، فقد أعلنت تركيا، أمس، أن التضخم بلغ 75,45% في مايو/ أيار. وفي ضربة لمجهودات البنك المركزي الأوروبي الرامية لخفض الفائدة هذا العام، تسارع التضخم في منطقة اليورو ليبلغ 2,6%.

وفي الولايات المتحدة، كانت كل التوقعات تشير إلى أن البنك الفيدرالي سيبدأ مشوار خفض الفائدة في مارس/آذار، أو يونيو/ حزيران، لكن الآمال تلاشت، وباتت التوقعات تتحدث عن سبتمبر/ أيلول، وقد تتأخر إلى نهاية العام. المشهد بات معقداً من جديد، والبنوك المركزية تخطو خطوة نحو خفض أسعار الفائدة لأنها ترى أن الرفع الحالي مثير للقلق ويضغط على الاقتصاد العالمي، ويعيد شبح الركود والإفلاس والتعثر والبطالة، لكنها سريعاً ما تخطو خطوات نحو التراجع عن تلك هذه الخطة التي طال انتظارها خوفاً من غول التضخم.

مال وناس

مصر... غلاء الأدوية يحيل حياة المرضى إلى جحيم

زادت معاناة المصريين من أزمة الدواء في ظل النقص الحاد للكثير من الأصناف وارتفاع أسعار ما توفر منها، ويأتي ذلك في ظل تقليص الحكومة المخصصات المالية لقطاع الصحة في الموازنة الجديدة

القاهرة ـ **عادل صبري**

أحالت أزمة الأدوية حياة المرضى إلى جحيم، إذ تخشى من الصيدليات ويتعطل إنتاجها بالشركات المحلية، وتتوقف الواردات، تسحق الأزمة المصابين بالأمراض المزمنة، الذين يبحثون دون جدوى عن الدواء، غير القادرين على تدبيره من المستشفيات الحكومية والخاصة أو الصيدليات التابعة للدولة والمنتشرة بأنحاء البلاد، في ظاهرة لم تشهدها البلاد من قبل. وحسب عاملين في القطاع، بلغت نسبة الأدوية الناقصة نحو 60% من الأصناف المختلفة ونحو 80% من الكميات المطلوبة للصيدليات شهرياً، خلال الأسبوعين الماضيين، ولم تعد قاصرة على الأمراض المنتشرة كالكبد والسكر والقلب والأورام والمخ والأعصاب، لتشمل طعوم الأطفال خارج جدول التطعيم الرسمي، وغيرها. في جولة لـ«العربي الجديد»، اعترف صيادلة بعدم قدرتهم الحصول على حصتهم الشهرية من الأدوية من الشركات، مؤكدين أن الأزمة تتسبب لهم في مشاكل هائلة مع المشترين والمرضى، الذين يعتقدون أن الصيادلة يمتنعون عن البيع أملاً في الحصول على سعر أعلى، مع إعلان الحكومة أنها تدرس طلب المصانع بزيادة الأسعار.

اختفاء الأدوية

قال صيادلة لـ«العربي الجديد»، إن اختفاء الأدوية لم يعد قاصراً على أرفف الصيدليات بل شمل مخازن التوزيع والشركات المنتجة التي لجأت إلى تخفيض الإنتاج أو وقفه تماماً. أكد مدير لصيدليات شهيرة لديها مئات الفروع بالمدن الكبرى أن أسماء الأدوية الناقصة تربو على 1200، منها أدوية السكر ميكستارد المحلي ونوفا روم المستورد، وجميع البدائل.

يأتي حليب الأطفال على قائمة المنتجات الطبية المحلية والأجنبية الناقصة بكافة الصيدليات، وتنتشر في السوق الموازية لبيع الدواء بأسعار خيالية، مع عبوات الفيتامينات ومنشطات الذاكرة لمقاومة الزهايمر وأمراض الشيخوخة.

يؤكد خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس أن أزمة الدواء ستظل رهينة إعادة تسعير مستلزمات التصنيع والمنتجات الدوائية وفقاً للمتغيرات التي أحدثها التراجع بقيمة الجنيه خلال الفترة ما بين 2023 و2024، والتي شهدت تثبيتاً لأسعار الأدوية المنتجة والمستوردة رسمياً. أوضح النحاس أن شركات الأدوية تطالب بأن يسعر الدواء وفقاً للتغيرات التي طرأت على سعر الجنيه الذي شهد تراجعاً بنحو 40% خلال العام الجاري، و30% عام 2023، بالإضافة إلى ما تحملته الشركات من زيادة في أسعار الطاقة والوقود والنقل والتشغيل والأجور، وهو ما يعني مضاعفة الأسعار عما هو مطبق حالياً. وقال النحاس إن الحكومة أصبحت عالقة بين ضرورة السماح لشركات الأدوية بزيادة الأسعار لاستعادة الزخم في عمليات التصنيع، ومراهنتها على عنصر الوقت كي تتمكن الأسواق من امتصاص الزيادة في معدلات التضخم وتقليل نفقات التشغيل بما يمكّن من تخفيض النسبة النهائية المتوقعة في سعر الدواء.

أزمة نقص حادة

يتوقع الخبراء أن تستمر أزمة نقص الدواء لشهرين مقبلين على الأقل، بينما تنتقل طوابير انتظار الحصول على الأدوية وبدائلها من أمام منافذ التوزيع الحكومية بوسط القاهرة إلى كافة الصيدليات. تطول فترة الانتظار، بينما تدفع هيئة الدواء إلى تكثيف أعمالها الرقابية لإعادة توزيع الأدوية بين الأحياء أسبوعياً وفقاً لحجم الطلب ونوعية الأمراض المنتشرة في كلّ مكان، بما يتطلب جهوداً هائلة وأعداد موظفين بالجهاز الرقابي غير متوافرة حالياً. أحالت هيئة الأدوية إلى مجلس الوزراء مقترحات تقدمت بها شعبة الأدوية بالغرف التجارية في مارس/ آذار الماضي، لزيادة أسعار الأدوية بما يعادل قيمة التدهور بقيمة الجنيه مقابل الدولار، وبحد أدنى 25% من قيمة الأدوية. أكد مصدر بالشعبة لـ«العربي الجديد»، أن الطلب العاجل الذي تقدمت به لرفع أسعار الدواء في حدود 50% من القيمة السائدة حالياً لم يبت فيه حتى الآن، مشيراً إلى تلقيهم رداً من هيئة الدواء بأن الطلب محل دراسة ومراجعة فنية من قبل خبراء الهيئة لتحديد نسب الزيادة في مدخلات الإنتاج ومقارنتها بالأسعار السائدة في الدول المناظرة. يتوقع المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن تجري الهيئة مفاوضات مع كل شركة على حدة، لمنحها نسبة زيادة تصل إلى 20% في بعض المنتجات التي يحتاج إليها الجمهور بشدة لحين توصل مجلس الوزراء إلى رؤية شاملة حول تسعير الدواء. يؤكد المصدر خشية الحكومة من إعلان زيادة أسعار جميع أصناف الأدوية فتحدث حالة من الفزع بين المواطنين وتدفع إلى موجة جديدة من الزيادة المفرطة في أسعار كافة السلع، في وقت تبحث فيه عن خفض معدلات التضخم، وتجهز لرفع أسعار الطاقة والكهرباء والخدمات الحكومية بدءاً تطبيقها في يوليو/ تموز المقبل.

> المصانع تستورد 90% من مستلزمات الإنتاج من الخارج

أوضح المصدر أن معظم الشركات المحلية توقفت عن تصنيع أغلب المنتجات المصرح لها بإنتاجها من قبل وزارة الصحة، للحد من الخسائر المتراكمة بسبب زيادة الإنتاج مع ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج.

امتنعت شركات استيراد الأدوية الحكومية والخاصة عن جلب الأدوية الأجنبية عبر القنوات الرسمية، رغم إتاحة الحكومة الدولار أمام البنوك بالسعر الرسمي خشية تحقيق خسائر جراء تدهور قيمة الجنيه وارتفاع الدولار. يؤكد مستوردون أن هيئة الدواء رفضت السماح للشركات المرخص لها باستيراد الأدوية بزيادة السعر وفقا لسعر الصرف السائد حاليا، رغم خسارة الجنيه نحو 40% من قيمته منذ شهرين أمام العملات الصعبة. يقول مستوردون إن الجمود السعري الذي تتبعه هيئة الدواء أدى إلى اختفاء معظم الأدوية المستوردة، وما يظهر منها في الأسواق يأتي عبر سلاسل التهريب التي تخصصت في جلب الأدوية من شرق أوروبا ودولة الإمارات، ليتم بيعها للجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتوزيع المباشر، بأسعار خيالية، بعيدا عن رقابة الأجهزة المختصة.

فشل المفاوضات

فشلت المفاوضات التي أجراها رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات جمال الليثي أخيرا في التوصل إلى حلول حاسمة حول طلب الشركات زيادة بنحو 50% بأسعار 1500 دواء بصفة عاجلة، مع إعادة تسعير باقي المنتجات الدوائية التي تأثرت بتراجع الجنيه ثلاث مرات متتالية خلال عامين. بدأت بعض الشركات الانسحاب من السوق المحلية والتوجه إلى العمل بالسعودية وكينيا، بينما لجأت شركات أخرى إلى التفاوض فرديا مع الحكومة لرفع أسعار بعض منتجاتها لحين إصدار قرار عام بزيادة الأدوية. طلب عدد من أعضاء لجنة الصحة بمجلس النواب عقد اجتماع عاجل لمناقشة خطة الحكومة وهيئة الدواء المصرية لرفع أسعار الأدوية. يدرس النواب مقترحات بمنح حوافز للمصنعين مقابل التزامهم بعدم رفع أسعار الدولار.

وفي تصريحات صحافية، يعيد رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب أشرف حاتم ارتفاع أسعار الأدوية واختفاء بعضها إلى التغيير الحاد والمتكرر في سعر الصرف، الذي رفع سعر الدولار مقابل الجنيه من 18 إلى 47 جنيهاً خلال 30 شهراً، مع حاجة المصانع إلى 90% من مستلزمات الإنتاج من الخارج، الأمر الذي رفع كلفة التصنيع.

يشير حاتم إلى أن المصانع المحلية توفر بدائل الأدوية باستخدام مواد فعالة ومستلزمات إنتاج من الخارج، وهو ما يدفع الشركات إلى التوقف عن التصنيع، وبعضها يتجه لإنتاج أدوية بغرض التصدير لضمان تحقيق عائد بالدولار مع حجب إنتاجها عن السوق المحلية خوفاً من الخسائر.

في ظل ارتفاع معدل الفقر الوطني في مصر من 29,7% عام 2020 إلى 32,5% عام 2022، يواجه المواطنون صدمات عدة، أخرها أزمة الدواء. وتزداد الصدمات مع توجه الحكومة إلى تقليص الدعم الحقيقي المخصص للصرف على الصحة والدواء، حيث خصصت 20,8 مليار جنيه فقط للتأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة بموازنة 2024-2025، من إجمالي 496 مليار جنيه موجهة بالموازنة العامة لقطاع الرعاية الصحية التي تتحملها الموازنة العامة والقطاعين العام والخاص.

في تصريح لـ«العربي الجديد»، قال القيادي بحزب التحالف الاشتراكي محمد حسن خليل إن النفقات الموجهة لقطاع الصحة والدواء تراجعت خلال العام المالي المقبل لتصل إلى 1,17% من الناتج المحلي الإجمالي، مبيناً أن النفقات على الصحة والدواء في اتجاه متراجع سنوياً، إذ بلغ حجم الإنفاق الفعلي من الموازنة 1,25% عام 2023-2024 و1,4% عام 2022-2023.

يتوقع خليل أن تتجه الحكومة إلى مزيد من خفض المخصصات السنوية للإنفاق على صحة وعلاج المصريين، مدفوعة بتراجع قيمة الجنيه وزيادة معدلات التضخم، وضعف الإيرادات العامة، وتوجهها إلى التخلص من أعباء النفقات بإسناد إدارة المستشفيات العامة للقطاع الخاص، وعدم وضع أولويات المواطن على قائمة اهتماماتها، بخاصة المتعلقة بالتعليم والصحة. تغيرت أولويات إنفاق الموازنة العامة، التي توجه نحو 60% منها لدفع مستحقات أقساط وفوائد الديون، و20% لأجور ورواتب العاملين بالدولة، بينما تظل الميزانيات المطلوبة للصحة وفقا للدستور غير متاحة، وفقاً لتصريحات رئاسية.

صيدلية في العاصمة القاهرة (خالد دسوقي/فرانس برس)

توسع الإنتاج المحلي

شهد وزير الصحة والسكان المصري، خالد عبد الغفار، أمس، مراسم توقيع عقد شراكة استراتيجية بين مدينة الدواء المصرية (جيبتو فارما) وشركة ابوت الاميركية للصناعات الدوائية، وذلك للتوسع في توطين إنتاج الدواء محلياً، بأسعار اقتصادية تناسب المواطن المصري. أكد عبد الغفار، أن هذه الشراكة تستهدف تصنيع ستة أصناف من أدوية المسكنات والمضادات الحيوية، داخل شركة (جيبتو فارما) بطاقة إنتاجية 155 مليون عبوة خلال خمس سنوات.

مقابلة

أجراها **إبراهيم عثمان**

أكد الباحث الإيطالي البارز ورئيس ديبلث الشرف الوسط في مركز الدراسات الدولية بروما «CESI»، جوزيبي دينتيشه، في مقابلة مع «العربي الجديد» أن الاقتصاد المصري يواجه أزمة طاحنة

جوزيبي دينتيشه

الاضطرابات الإقليمية تدفع إلى زيادة أزمات الاقتصاد المصري

أوروبا تدعم القاهرة لتخفيف تداعيات الحروب على حدودها

■ كيف تقرأ الوضع الاقتصادي الحالي في مصر؟

مصر تجد نفسها اليوم في قلب سلسلة من الاضطرابات الداخلية والإقليمية، وتواجه أزمة اقتصادية طاحنة دفعت البلاد بالضرورة إلى اتخاذ قرارات صعبة، مثل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرات عدة في أقل من عشر سنوات، لإنقاذ أوضاعها المالية وعدم الاستسلام لأحد النظم الافتراضية. وعلاوة على الأزمة الاقتصادية يتعين على القاهرة، من ناحية أخرى، إدارة الأزمات على طول حدودها، فإضافة إلى الحرب في غزة، لا ينبغي أن تنسى ليبيا والسودان، ومن ثم البحر الأحمر، بصفتها عوامل تكميلية للتوتر، التي من شأنها ترك البلاد في حالة هشاشة قصوى.

■ ما هي تداعيات حرب غزة على الجبهة الداخلية المصرية؟

الحرب الإسرائيلية على غزة، خصوصاً، تعتبر نوعاً ما نقطة تحول تتعلق بماضي مصر وحاضرها وحتى مستقبلها نفسه. والتهديدات الأمنية والإنسانية والسياسية الناجمة عن الصراع في قطاع غزة، في هذا الإطار، ربما تمثل نوعاً ما تسريعاً للأوضاع الداخلية الملتهبة بالفعل، والتي إذا لم تجر السيطرة عليها جيداً، فمن الممكن أن تؤدي إلى توترات جديدة واسعة النطاق من شأنها التأثير على الشرق الأوسط بأكمله، بدءاً من التدفق الخارج عن السيطرة للفلسطينيين النازحين من غزة والجاهزين للعثور على ملجأ لهم في سيناء.

من شأن هذا السيناريو أن يشكل عبئاً هائلاً (بما في ذلك اقتصادياً) على مصر، التي ستجد نفسها مضطرة إلى إدارة وضع معقد من وجهة نظر سياسية وأمنية، فضلاً عن اضطرارها إلى تبرير أمر مفروض من الخارج للرأي العام الداخلي.

■ هل من الممكن أن تؤثر تحركات القاهرة من أجل التصدي لهذه الأزمة على علاقتها بإسرائيل؟

ليس من قبيل المصادفات أن القاهرة عززت حدودها مع غزة، وأغلقت معبر رفح، وحذرت إسرائيل من أن أي عمل أحادي بالخصوص نفسه من شأنه أن يعرض للخطر ليس العلاقات الثنائية فحسب، بل أيضاً شروط السلام والاستقرار التي تكفلها معاهدة السلام بين الطرفين في المنطقة. وحتى إذا كان من المرجح أن تحافظ مصر وإسرائيل على الوضع الحالي من «السلام البارد»، فإن إمكانية حدوث شرخ ما زالت قائمة، مع كل التداعيات على المستوى السياسي الإقليمي والعلاقات بين دول المنطقة.

■ ماذا تمثل الحرب الأهلية في السودان لمصر؟

التوترات على طول الحدود تشكل، شأنها في ذلك شأن الحرب في غزة، مصدر قلق كبيراً للقاهرة. ويمثل السودان، في هذا السياق، مصدر المخاوف الأكبر في ظل المخاطر الإنسانية المرتبطة بالأزمة الراهنة، مع التدفق الخارج عن السيطرة لملايين المواطنين السودانيين داخل حدوده، ما قد يؤدي من ثم إلى تفاقم أوضاع الاستقبال الداخلية التي ليس من السهل حلها.

■ وماذا عن الأزمة الليبية في هذا السياق؟

من المفارقات أن القضية الليبية، على الرغم من أهميتها- والتشديد مراراً وتكراراً على كونها مسألة وجودية في ما يخص البلاد - باتت اليوم تحت السيطرة أكثر من ذي قبل، أو على الأقل ليست ملحة أيضاً بسبب بعض التغيرات التي طرأت على العلاقات مع بعض الفاعلين البارزين، وفي مقدمتهم تركيا.

■ شهدت الفترة الأخيرة تقارباً ملحوظاً بين مصر وتركيا، أين تكمن أهمية هذا التقارب؟

التقارب بين تركيا ومصر يمثل تطوراً مهمّاً وربما إيجابيًا للغاية أيضاً ليس فقط للطرفين في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والشرق الأوسط، وإنما أيضاً لعلاقات أنقرة بالاتحاد الأوروبي، حيث تعد القاهرة شريكاً استراتيجياً أساسياً للاتحاد الأوروبي، وهو ما تأكد من خلال تجديد اتفاقية الشراكة بين الطرفين في مارس/آذار الماضي.

■ ما هي الدوافع وراء هذا التجديد؟

هذا الإجراء يبدو أنه جاء استجابة لخطة راسخة للتدخل السريع تهدف إلى التخفيف الفوري للمشكلات الحرجة وتحقيق الاستقرار على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي للقاهرة. وعلى الرغم من ذلك، لم تبرز في هذا الاتفاق أيضاً كما يبدو أي عناصر مفيدة قادرة على إحداث تحول عميق في الأوضاع الصعبة التي تشهدها البلاد، فضلاً عن تسهيل التحرك السياسي الأوروبي برمته.

أخبار

«المركزي القطري» يطرح صكوكاً إسلامية

طرح مصرف قطر المركزي صكوكاً إسلامية وسندات حكومية بقيمة 8,250 مليارات ريال على شماني شرائح مختلفة. واستناداً إلى بيانات «المركزي» فقد طرح أول من أمس أربعة إصدارات سندات بقيمة 6,150 مليارات ريال، إذ بلغت قيمة الشريحة الأولى 1,7 مليار ريال لأجل سنتين وعائد 5%، فيما بلغت قيمة الشريحة الثانية 1,672 مليار ريال، بعائد 4,80% وأجل ثلاث سنوات (الدولار = نحو 3,65 ريالات). كما طرح «المركزي» شريحة ثالثة للسندات بقيمة 1,478 مليار ريال، بلغ أجلها خمس سنوات، وبمعدل عائد 4,75%، وشريحة أخرى بلغ أجلها 7 سنوات بعائد 5% إذ بلغت قيمتها 1,300 مليار ريال. وبشأن إصدارات الصكوك الإسلامية، فقد بلغ عددها أيضاً أربعة إصدارات بقيمة 2,1 مليار ريال، إذ بلغت قيمة الشريحة الأولى 550 مليون ريال لأجل سنتين وعائد 5%، وبلغ أجل الشريحة الثانية ثلاث سنوات، بقيمة 328 مليون ريال وعائد 4,8%.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

تراجع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس الاثنين، بنسبة 0,25 بالمائة، ليغلق عند مستوى 4821,45 نقطة، فاقداً 11,86 نقطة عن مستوياته بجلسة أول من أمس الأحد. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 0,59%، مع تقدم سهم الصفاء للأغذية على المتراجعين بنسبة 6,98%، وبضغط سهم جلفار للهندسة القيادي المتراجع بنسبة 0,59%. وتراجع كذلك مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0,28%، وبضغط سهم السوادي للطاقة القيادي المتراجع بنسبة 5%، وتراجع الباطنة للطاقة القيادي بنسبة 3,95%. وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم إس إم إن باور للرابحين بنسبة 3,41%. وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0,25%. وبضغط سهم المدينة تكافل القيادي المتراجع بنسبة 1,23%. وتراجع الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 1,14%.

تعزيز الاستثمار بين الأردن ومصر

نظّمت غرفة تجارة الأردن أمس الاثنين، بالتنسيق مع مكتب التمثيل التجاري في السفارة المصرية في عمّان، ومجلس التصدير المصري للصناعات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء والحرايات والسلع المعدنية، لقاء ضم مستثمرين أردنيين ومصريين لبحث سبل تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين الشقيقين.

وبحث اللقاء الذي سبقته زيارات ميدانية لمستثمرين مصريين يمثلون 23 شركة مصرية لعدد من الشركات الأردنية، التحديات التي تواجه دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأردنية والعكس، إضافة إلى دخول المنتجات المصرية إلى أسواق المنطقة عبر المملكة، ودخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأفريقية عبر البوابة المصرية.

وأكد ممثل قطاع الإنشاءات ومواد البناء، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن، إبراهيم النوايسة، أهمية الزيارة المصرية إلى المملكة، معرباً عن أمله بأن يخرج اللقاء بشراكات تجارية بين شركات البلدين في القطاعات التي تمثلها.

مال وسياسة

عرض لإنشاء مصفاة روسية شرقي ليبيا

تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في ليبيا، وفي هذا الإطار، تلقت شركة نفط روسية عرضاً من الحكومة المكلفة من مجلس النواب ببناء مصفاة شرقي البلاد

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قدمت الحكومة المكلفة من مجلس النواب إلى شركة تات نفط الروسية عرضا لبناء مصفاة شرقي ليبيا كجزء من الجهود لجذب الاستثمارات إلى المنطقة، ولكن في المقابل، أكد مراقبون أن ليبيا ليست في حاجة لمثل هذه الشراكة، فهي قادرة على بناء مصاف جديدة، ولكن عن طريق مؤسسة النفط الليبية المختصة بهذا الأمر. وكان وزير الاستثمار في حكومة الشرق غير المعترف بها دولياً علي السعيدي القايدي قد اقترح إنشاء مصفاة روسية في ليبيا.

وأوضح القايدي في تصريحات سابقة لصحيفة نوفوستي الروسية أن «روسيا تمتلك الكثير من النفط الخام، لكن إمداداتها الآن صعبة بسبب العقوبات والحظر، هذا الأمر من الممكن أن تساهم في حله مصفاة نُشئا في ليبيا ويُنقل النفط الخام إليها ومن ثم بيع المشتقات النفطية». وأضاف أن الشركة الروسية يمكنها أيضاً استخدام النفط الموجود في ليبيا لتكريره ومعالجته. وقال: «لدينا احتياطيات لا تصدق»، معرباً عن أمله أن يتم الاتفاق.

وصرح بأنه وجه دعوة للشركات الروسية للاستثمار في بلاده، مؤكداً أن الأبواب مفتوحة أمام هذه الشركات للمشاركة في مشاريع في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، يقول الخبير النفطي حسين الصديق، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن روسيا تسعى إلى مشروعات اقتصادية جديدة لبسط نفوذها الاقتصادي مع وجودها العسكري.

وأضاف أن ليبيا ليست بحاجة إلى مصفاة جديدة شرقي البلاد، وأن مؤسسة النفط الليبية هي الجهة المعنية بإنشاء المصافي ولديها مشروع مصفاة الجنوب الذي تأخر كثيرًا في التنفيذ منذ عشر سنوات. ومن جانبه، أكد المحلل الاقتصادي محمد الشيباني أن التوسع الاقتصادي لنشاط الشركات الروسية في ليبيا سوف تكون له تأثيرات ليست لصالح الدولة الليبية في ظل الصراع الروسي الغربي على ليبيا.

وأضاف الشيباني لـ«العربي الجديد»: «لا يقتصر انخراط روسيا في ليبيا على المجال الاقتصادي، بل هناك تحرك عسكري أيضا. وقال: المطلوب رفع معدلات الإنتاج في البلاد، لتحسين إيرادات النقد الأجنبي والمساهمة في استثمارات تسهم في تحقيق إضافة اقتصادية بعيداً عن الصراع الجيوسياسي بين الغرب وروسيا. الشركات الروسية لها حضور ملحوظ في ليبيا، خاصة في مجالات النفط والطاقة والبنية التحتية، ومنذ اندلاع النزاع في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في البلاد، كما تتطلع الشركات الروسية، مثل غازبروم وروسنفت، إلى استعادة وتعزيز عملياتها في ليبيا، خاصة في قطاع النفط والغاز. تعمل هذه الشركات على استئناف المشاريع القديمة وإطلاق مشاريع جديدة في البنية التحتية النفطية والمشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي. وتهدف ليبيا إلى تعزيز إنتاجها النفطي إلى مليوني برميل يومياً بحلول عام 2030، وتحتاج إلى استثمارات تصل إلى 17 مليار دولار لتحقيق هذا الهدف. ليبيا أيضاً تتجه إلى إطلاق جولة تراخيص دولية لأول مرة منذ عشرين عاما، في محاولة لتعزيز الاستكشاف والإنتاج في البلاد. وفي الوقت الحالي، تُستورد الكثير من الوقود من روسيا عبر وسطاء، ولكن في المقابل، تجرى عمليات تهريب إلى الخارج، ما يكبد البلاد مبالغ مالية طائلة. وبلغت تكلفة تهريب الوقود وفقاً لمصرف ليبيا المركزي ستة مليارات دولار في عام 2022، وهي بلا شك عقبة رئيسية أمام تنمية بلد شهد إخفاقات في البنية التحتية. وكشف تحقيق أجرته وكالة بلومبيرغ أن ما يصل إلى 40% من الوقود الذي يستورد إلى البلاد بموجب برنامج دعم حكومي يتسرب أثناء التجارة غير المشروعة.

محطة وقود في طرابلس (حازم لزكية/الأناضول)

سورية

مخاوف من تهريب القمح إلى دول الجوار

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يجمع متخصصون سوريون على أن موسم القمح لهذا العام هو الأعلى ربما منذ عشر سنوات، متوقعين أن يزيد إنتاج عموم الأراضي السورية على مليوني طن قمحاً، ولكن، يحذرون من تبديد خيرات البلاد جراء خفض الأسعار في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بمدن شمال شرقي سورية (الرقة والحسكة ودير الزور)، ما يزيد توقع تهريب جزء من الموسم إلى دول الجوار (العراق وتركيا) أو بيعه لنظام بشار الأسد الذي عرض السعر الأعلى لهذا العام.

يرى مدير مؤسسة الحبوب بالحكومة السورية المعارضة، حسان محمد، أن تصريحات مسؤولي نظام بشار الأسد عن حجم الإنتاج والتسويق بمناطق سيطرتهم «مبالغ فيها وغير دقيقة»، كاشفاً لـ«العربي الجديد» أن الإنتاج بمناطق وسط وجنوب سورية الخاضعة للنظام لن يزيد على 500 ألف طن، ولكن الأرجح أن التعويل على استجرار القمح من شمال شرقي سورية كبير هذا الموسم، نظراً لرفع نظام الأسد الأسعار.

وكان رئيس اتحاد الفلاحين بنظام الأسد أحمد إبراهيم قد أكد لإذاعة شام إف إم المحلية أن إنتاج هذا العام وفير، متوقعاً استجرار أكثر من 720 ألف طن، لأن الفلاحين راضون عن تسعيرة هذا العام.

يؤكد رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف أن الإنتاج لم يكن كما كان متوقعاً، وكل من كان يعول على أرقام كبيرة للإنتاج على وحدة مساحة الدونم فوجئ بأنه أقل من المتوقع، ولكن «لن تقل الكميات عن الموسم السابق (نحو 700 ألف طن)»، مشيراً خلال تصريحات صحافية إلى أن إنتاج الدونم الواحد من القمح للموسم الحالي لم يتجاوز 250 كيلوغراماً كحد أقصى وعلى الأغلب 200 فما دون بالنسبة للقمح المروي. يرجح المهندس الزراعي المقيم بمنطقة الشميطية بدير الزور، إبراهيم عليان، أن يجذب نظام بشار الأسد كميات كبيرة من إنتاج مناطق قسد «سواء بالتراضي معهم أو نتيجة رفع الأسعار للنظام لن يزيد على 500 ألف طن، ولكن الأرجح أن التعويل على استجرار القمح من شمال شرقي سورية كبير هذا الموسم، نظراً لرفع الأسعار فهو المستفيد، لأن الاستجرار المحلي يغنيه عن الاستيراد بالدولار ويبعده عن أزمات الخبز والطحين التي يعاني منها كل عام، فسعر 5500 ليرة لكيلو القمح، ربما يغري الفلاح للمجازفة، لأنّ «قسد» تجرم تهريب القمح أو عدم تسليمه إلا لإدارة الذاتية.

وكان نظام بشار الأسد قد أعدّ العدة، هذا العام، لاستلام أكبر كمية من القمح، إذ أقر المؤتمر السنوي للحبوب، المنعقد بدمشق أخيراً، برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، حزمة من الإجراءات والقرارات لتأمين استلام موسم القمح من الفلاحين، وطلب من الوزارات والجهات المعنية تقديم التسهيلات اللازمة لاستلام أكبر كمية ممكنة من المحصول.

يكشف مدير مؤسسة الحبوب بالحكومة السورية المعارضة، حسان محمد، لـ«العربي الجديد» أنه حتى اليوم لم يصل الدعم المالي والتمويل الدولي لشراء القمح من المناطق المحررة، الأمر الذي أرجأ إصدار تسعير نهائي للكيلوغرام، مبدياً تخوفه من عدم الدعم المالي أو تهريب الموسم للخارج أو مناطق النظام.

يضيف محمد: «الأرجح أن يصل الدعم المالي من «صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية أو بعض الدول العربية والمنظمات الدولية» لاستجرار موسم القمح من المناطق المحررة» (إدلب وريف حلب وبعض مناطق الجزيرة)، متوقعاً أن يصل الإنتاج في مناطق سيطرة المعارضة إلى نحو 300 ألف طن، «وهي تكفي تقريباً حاجة السكان إلى جانب الدعم الخارجي بالطحين».

ويضيف مدير مؤسسة الحبوب بالحكومة السورية المعارضة أنه من المستحيل أن يصل حجم الاستجرار بمناطق النظام إلى مليون طن كما يروّج مسؤولو نظام الأسد، إذ لديهم حماة وحلب وحمص ودرعا، وهي ليست مناطق إنتاج القمح، بل مناطق الإنتاج الرئيسية في الجزيرة السورية (الحسكة والرقة ودير الزور).

يعتبر الاقتصادي السوري محمود حسين أن المستهلك السوري هو الخاسر الأكبر من «نزاعات الأسعار والتسابق لاستجرار القمح»، لأن الدول المجاورة برابه (تركيا والعراق) ستغتنم تفاوت الأسعار والضغط على الفلاحين، بأن تستجر بعض الإنتاج السوري، ما يعيد أزمة شح الطحين وغلاء الخبز الذي رفع النظام سعره مرتين ضمن الانسحاب من الدعم.

أسواق عالمية

يحشد الصينيون لمعركة تجارية أشد ضراوة خلال الأيام القليلة المقبلة، وسط ترقب لما سيُقدم عليه الاتحاد الأوروبي بشأن فرض رسوم تجارية كبيرة على السيارات الصينية على غرار ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية نهاية مايو/أيار الماضي، وهو ما دفع بكين إلى التلويح باتخاذ إجراءات لحماية مصالحها

طبول خافتة لحرب تجارية

الصين وأوروبا تتأهبان لمعركة رسوم على السيارات الكهربائية

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تتأهب الصين لمعركة تجارية حامية مع الاتحاد الأوروبي، حال فرض الأوروبيين رسوماً جمركية كبيرة على السيارات الكهربائية الصينية، على غرار ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية قبل أيام في إطار إجراءات لكبح العملاق الآسيوي الذي يغزو العالم بمنتجاته المختلفة. ولا يبدو أن معركة السيارات الكهربائية بين بكين وبروكسل ستكون محدودة، بالنظر إلى حجم الصادرات الكبيرة إلى أوروبا، والتي تدفع الصين إلى رد انتقامي مؤلم، على عكس رد فعلها على قرار الإدارة الأميركية زيادة الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية الصينية، رغم أنه قضى بمضاعفة الرسوم أربع مرات لتصل إلى 102,5%، وذلك لأن صادراتها من هذه السيارات إلى السوق الأميركية ليست كبيرة وبالتالي غير مؤثرة، كما أن تشابك العلاقات بين شركات السيارات الصينية والأوروبية يجعل المشهد أكثر ارتباكاً أمام صناع القرار في بروكسل، إذ قد ترتد خطوة فرض رسوم جمركية على المركبات الكهربائية الصينية على مصنعين أوروبيين كبار، لا سيما في ألمانيا، ما دعا محللين ومؤسسات أبحاث استشارية عالمية إلى طرح تساؤلات حول قدرة الاتحاد الأوروبي بالفعل على خوض حرب تجارية مع الصين. واستبقت الصين قرار بروكسل بشأن فرض الرسوم الجمركية بتوجيه اتهامات إلى الاتحاد الأوروبي بشأن «قمع» شركاتها، ولوحت بأنها ستتخذ إجراءات لحماية مصالحها. وقال وزير التجارة الصيني وانغ وينتاو، خلال اجتماع عُقد، يوم الأحد الماضي، مع الشركات الصينية في إسبانيا، إن بكين ترغب في معالجة الخلافات الاقتصادية والتجارية من خلال الحوار وتجنب التصعيد غير المنضبط. وأضاف وانغ، في بيان عقب زيارته لمصنع سيارات صيني مزمع في إسبانيا، إن قادة فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي أعربوا عن رغبتهم في تجنب حرب تجارية.

وذكر البيان الذي أوردته وكالة بلومبيرغ الأميركية أمس الاثنين: «إذا لم يمارس الاتحاد الأوروبي ما يدعو إليه وواصل قمع الشركات الصينية، فإن الصين ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المصالح المشروعة للشركات الصينية بحزم». ويتعين على الاتحاد إبلاغ مصدري السيارات الكهربائية الصينيين بما إذا كان يعتزم فرض رسوم جمركية، ومدى ارتفاعها، خلال يونيو/ حزيران الجاري، وقد تدخل حيز التنفيذ بعد شهر. وأطلق الاتحاد الأوروبي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تحقيقاً بخصوص دعم بكين صناعة السيارات الكهربائية في الصين. كما فتح وابلاً من التحقيقات التجارية ضد الصين بشأن مكافحة الإغراق، بخاصة في قطاع التكنولوجيا النظيفة.

الصين تحقق في إغراق اسواقها بالبرانديز الأوروبي

وفي رد أولي على التحركات الأوروبية، بدأت الصين بالفعل تحقيقاً لمكافحة الإغراق بالبراندي الأوروبي، وهي خطوة تستهدف بوضوح هذا النوع من المشروبات الكحولية فرنسية المنشأ. وأشارت وسائل الإعلام الحكومية أيضاً إلى أن الإجراءات الانتقامية قد تشمل السيارات الأوروبية ولحم الخنزير. وقال وانغ إن الاتحاد الأوروبي استخدم روايات زائفة مثل القدرة التنافسية الفائضة وغير العادلة لإطلاق تحقيقات بشأن السيارات الكهربائية الصينية والسكك الحديدية والطاقة الشمسية والمعدات الطبية وقطاعات أخرى، ما يزيد من خطر الخلاف بين الصين والاتحاد الأوروبي. وحث الاتحاد الأوروبي على التخلي عن الحمائية والسعي إلى الحوار والتعاون بدلاً من ذلك.

وتشير ديناميات مبدأ العين بالعين إلى أن الاتحاد الأوروبي، الذي واجه في العام الماضي عجزاً تجارياً في السلع بما يقرب من 300 مليار يورو (324 مليار دولار) مع الصين، يريد الآن تطبيق هذه الفجوة، وقد ينزلق قريباً إلى حرب تجارية مع بكين. فقد تضاعفت الواردات الأوروبية من السيارات الكهربائية الصينية وحدها بين عامي 2021 و2023 لتصل إلى أكثر من 430 ألف سيارة سنوياً، بقيمة 10 مليارات يورو، وفقاً لتقديرات معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ومقره واشنطن. وفي الوقت نفسه، فإن صادرات السيارات الكهربائية الأوروبية إلى الصين لا تكاد تذكر، وتخشى بروكسل من إغراق سوق الاتحاد الأوروبي، ما قد يؤدي إلى القضاء على صناعتها المحلية. وفي حين أنه من المؤكد أن تجد بروكسل دليلاً على المساعدات الحكومية غير العادلة، فإنه ليس من الواضح بعد مستوى رسوم الاستيراد التي ستفرضها على السيارات الكهربائية الصينية التي تصنعها شركات مثل «BYD» الصينية. ويطبق الاتحاد الأوروبي حالياً تعريفات جمركية بنسبة 10% على جميع السيارات المستوردة، بينما يحتاج إلى رفعها إلى 50% لتحقيق تكافؤ الفرص، وفقاً لتقديرات المحللين في «رودیوم غروب» وهي شركة أبحاث في الولايات المتحدة. وفي حين تبدي المفوضية الأوروبية جدية في كبح جماح زحف السيارات الكهربائية الصينية، فإنها قبعت في منطقة مجهولة بشأن التحقيق في دعم بكين هذه الصناعة، نظراً لأن المركبات الكهربائية هي منتجات معقدة جداً وأن هذه التحقيقات تتعلق عادة بالمزيد من المنتجات الأولية التي لا تتضمن سلاسل التوريد المعقدة هذه. كما أن هذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي تبدأ فيها الذراع التجارية للكتلة تحقيقاً بمبادرة منه وليس كما هو الحال عادة بناءً على شكوى من الصناعة. وفي كثير من الحالات، دخلت الشركات الصينية في مشاريع مشتركة مع نظيراتها في الاتحاد الأوروبي، خاصة في ما يتعلق بمدخلات التكنولوجيا. كما تملك شركات مثل مرسيدس وفولكسفاغن وبي إم دبليو الألمانية مصانع في الصين وتعتمد على أكبر سوق للسيارات في العالم للحصول على الجزء الأكبر من إيراداتها. وليس من المستغرب ألا يشارك جميع رؤساء صناعة السيارات الأوروبية حماس المفوضية للتحقيق.

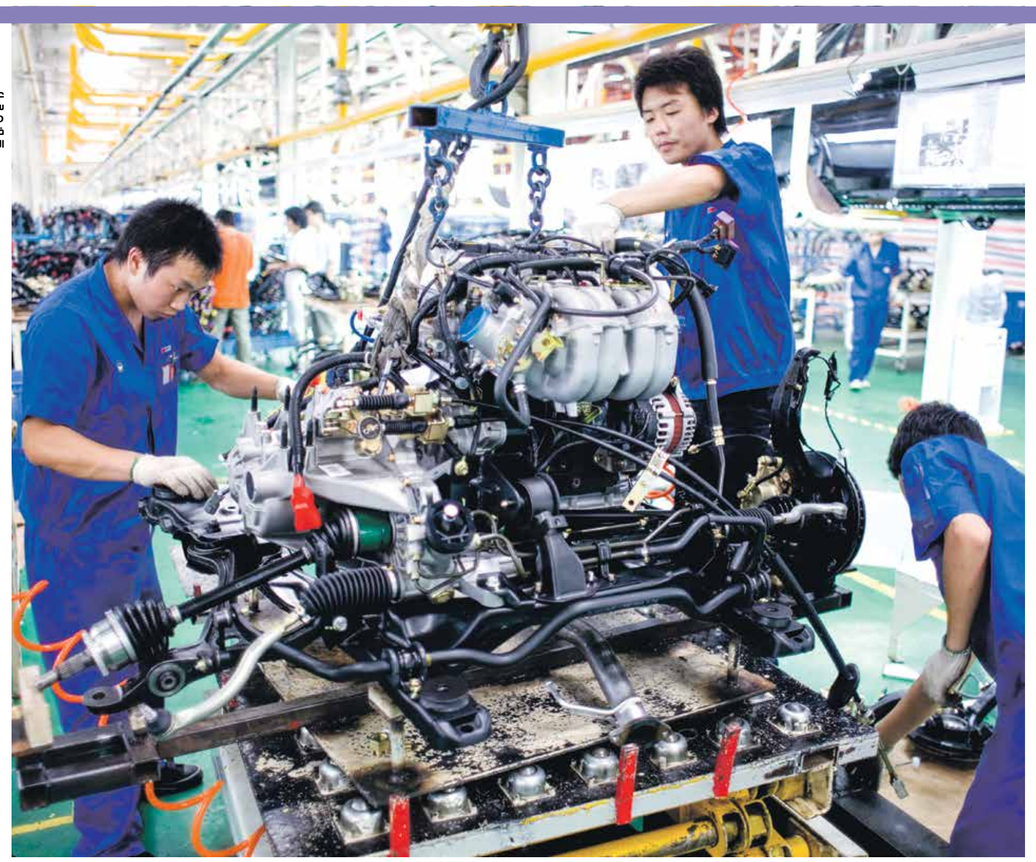

عمال لتجميع سيارات في مصنع BYD بمقاطعة قوانغدونغ الصينية (Getty)

أوروبا تستورد أكثر من 430 ألف سيارة كهربائية صينية سنوياً

التفاف صيني على الرسوم الجمركية

إلى جانب المصالح المتشابكة بين الشركات الصينية والأوروبية، تتحرك بكين للحفاظ على نفاذ صادراتها إلى أوروبا من «الحدائق الداخلية» على غرار ما تفعله مع الولايات المتحدة، ولكن عبر ما يعرف بـ«الحدائق الخلفية» عبر التصنيع في دول مثيل المكسيك ثم التصدير إلى السوق الأميركية. وتستثمر شركتا «CATL» لصناعة البطاريات وعملاق السيارات الكهربائية «BYD» بالفعل في المصانع المجرية حتى تتمكن من تجنب رسوم الاتحاد الأوروبي في غضون سنوات قليلة. وتتبع الصين في ذلك استراتيجية مماثلة لما تفعله في المكسيك للالتفاف على التعريفات الأميركية، وفق تقرير لصحيفة بوليتيكو الأميركية، وفقاً لتقرير صادر في مايو/أيار الماضي عن المعهد الكوري لأبحاث التجارة الدولية، تضاعفت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك وفيتنام من عام 2018 إلى عام 2022، حيث ارتفعت صادراتها المحولة إلى السوق الأميركية عبر فيتنام من 1,57 مليار دولار في 2018 إلى 3,02 مليارات دولار في 2022، في حين ارتفعت الصادرات عبر المكسيك من 5,3 مليارات دولار إلى 10,55 مليارات دولار، وفق ما نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أمس الاثنين. ونقلت الصحيفة عن الشريك في شركة المحاماة التجارية «روسمان بيك أند كو» لوران روسمان أن «الحكومة الصينية جيدة جداً في تجنيد شخص آخر للقيام بالضغط لصالحها». ووفقاً ليورغن ماتيس من المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية، فإنه «لا ينبغي توقع حدوث انهيار اقتصادية كبيرة» للصين حتى لو جرت زيادة الرسوم الجمركية عليها. كذلك، يعتمد رد بكين أيضاً على التوقيت الجيوسياسي. وفي هذا الشأن، أشارت «بولیتیکو» إلى أن كون الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب منافساً جدياً لاستعادة البيت الأبيض عبر الانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، فإن ذلك يعني عودة التوتر التجاري بين واشنطن وبروكسل. ووفقاً لدبلوماسي أوروبي كبير طلب عدم الكشف عن هويته فإن «الصين تلعب لعبة طويلة الأمد هنا، فإذا انتظرت مدة كافية حتى يعود ترامب، فستتعرض حكومات أوروبا لضغوط كبيرة من دوائر الأعمال لتكوين صداقات مع بكين مرة أخرى».

أعلى نشاط صناعي في عامين

توسع النشاط الصناعي في الصين بأسرع معدل منذ عامين تقريباً في مايو/أيار، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي الخاص «كايشين»، أمس، الذي ارتفع إلى 51,7 نقطة من 51,4 نقطة في إبريل/ نيسان، وهو الأعلى منذ يونيو/حزيران 2022. وتخالف نتائج المسح الخاص، مؤشر مديري المشتريات الرسمي، الذي أظهر انكماشاً غير متوقع. ويعتمد الاستطلاعان على أحجام عينات ومواقع جغرافية وأنواع من الشركات مختلفة، حيث يركز «كايشين» على الشركات الصغيرة والموجهة نحو التصدير.

رؤية

السعودية من النفط إلى الشمس بمساعدة اليابان

منافـ قومان

مضت خمس سنوات على زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى اليابان. منذ تلك الزيارة، تضافرت الجهود لدفع عجلة التعاون بين البلدين في مجالات الاستثمار والتجارة والتعليم والثقافة والرياضة وغيرها.

بقدر حاجة السعودية لليابان تحتاج اليابان للسعودية أيضاً. أحدهما يملك الطاقة والموارد الطبيعية الهائلة والآخر يملك التقنية العالية. بالطبع لا مجال للشك أن اليابان تتفوق على السعودية في كثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي، والحداثة، والتطور. لكن هناك مميزات كثيرة تدفع اليابان للاهتمام بالسعودية شريكا تجاريا وتوطيد العلاقات الاقتصادية معها، أهمها موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، وتركيبتها السكانية الشابة، والخطة الطموح لتحديث وتنويع اقتصادها في العام 2030، والمكانة الدينية، مما يجعلها شريكاً مميزاً ذا إمكانات كبيرة لتحقيق النمو والازدهار.

في 21 مايو/ أيار 2024 جرى اتصال مرئي بين محمد بن سلمان ورئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، بعد إلغاء زيارة كانت مقررة لولي العهد السعودي إلى طوكيو إثر ظروف صحية ألمّت بالملك سلمان بن عبد العزيز، وجرى خلال اللقاء الإعلان عن مجلس الشراكة السعودي الياباني.

للوهلة الأولى سيبدو لأي متابع أن السعودية هي المستفيدة من التقارب مع اليابان، إلا أن عكس الجملة يدعونا للتفكير بشكل جدي في سيناريو استفادة اليابان من السعودية أكثر. سأقنعك في وجهة النظر هذه!

من الوقود الأحفوري إلى الشمس

تعاني اليابان نمواً اقتصادياً بطيئاً وانكماشاً وزيادة في نسب الديون الحكومية وسط محاولات متعثرة للحكومة اليابانية والبنك المركزي لتحفيز الاقتصاد وإنعاشه. في العقدين الأخيرين بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي في اليابان أقل من 1%، وعانت البلاد أيضاً انكماشاً طويل الأمد. ما بين عامي 1999 و2013 بقيت معدلات التضخم سلبية أو منخفضة جداً على الرغم من الجهود الحكومية لتحفيز التضخم وخفض معدلات الفائدة إلى السالب وزيادة السيولة في الاقتصاد، ولكن بدون جدوى، وتعاني الشركات اليابانية نقصاً في العمالة الشابة، مما يؤثر على الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

في المقابل بدأت السعودية في تنفيذ برنامج نمو طموح، رؤية 2030، بهدف تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. وعلى ذكر النفط تعد اليابان أحد أكبر مشتري النفط الخام من السعودية، حيث بلغت واردات طوكيو من النفط السعودي في العام 2022 ما قيمته 39,779 مليار دولار.

لندع النفط جانباً، إذا استفاقت السعودية غداً وقد نضبت آبار النفط لديها وهي التي تعتمد على إيرادات النفط بنسبة تقدر بنحو 76%، من حيث المبدأ سيتهاوى اقتصاد الدولة، لكن من الناحية الأخرى وفي ظل تطور تقنيات الطاقة المتجددة واستغلالها ستظل في أعلى سلم الإنتاج الطاقوي.

حيث تقع المملكة بالقرب من حزام الشمس وهو ما يجعل معدل الإشعاع الشمسي يصل إلى 2200 كيلوواط لكل متر مربع في السنة، وتتوفر صحراء شاسعة قد تستوعب البنية التحتية للألواح الشمسية، وهناك إمكانية كبيرة لاستخدام رواسب رملية في تصنيع خلايا كهروضوئية، ما يجعلها موقعاً جذاباً لتوليد الطاقة من الشمس.

وبحساب نظري وجدلي، إذا تم استخدام 1% من مساحة السعودية لتثبيت الألواح الشمسية، وقُدّرت كفاءة الألواح الشمسية بنسبة 18% سنخرج بقدرة توليدية للطاقة الشمسية قريبة من 8,5 تيراواط ساعة من الكهرباء، في السنة، وهي كمية كافية لتلبية احتياجات الطاقة للعديد من الدول وليس فقط السعودية.

اللافت لانتباه هنا، أن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا وخلال زيارته إلى السعودية العام الماضي تحدث عن رغبته في أن تكون المملكة محوراً في الشرق الأوسط ليصبح قاعدة لإمداد العالم بالطاقة النظيفة، وهو ما يتطابق مع مبادرات 2030.

الانتقال إلى هذه المرحلة يحتاج إلى خبرة هائلة تمتلك اليابان جزءاً كبيراً منها، إذ يمكن للشركات اليابانية مثل ميتسوبيشي وهيتاشي وغيرها تأمين عقود بناء وإدارة مشاريع طاقة متجددة في السعودية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والوظائف والنمو لليابان كما للسعودية.

تستهدف السعودية تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ومن تلك المشاريع، مدينة نيوم التي تهدف لتكون نموذجاً لمدينة مستقبلية تعتمد بشكل كامل على الطاقة المتجددة، ومشروع سكاكا للطاقة الشمسية في الجوف، وهو أول مشروع طاقة شمسية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 300 ميغاواط عبر أكثر من 1,2 مليون لوحة شمسية تقام على مساحة ستة كيلومترات مربعة، ومشروع محطة الطاقة الشمسية في سدير، وتصل قدرة إنتاجه إلى 1500 ميغاواط، ومشروع الملك سلمان للطاقة الشمسية.

إضافة إلى مشروع رياح دومة الجندل لطاقة الرياح الذي يعتبر أول مشروع لتوليد الطاقة من الرياح في السعودية بطاقة إنتاجية تبلغ 400 ميغاواط لتشغيل 70 ألف منزل، وبدأ تشغيل المشروع في عام 2022 بـ 99 توربيناً. وتعد اليابان أحد البلدان الرائدة في هذا المجال، ولديها مميزات كثيرة في البحث والتطوير والابتكار والبنية التحتية في الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية والمائية.

مدن ذكية وتكنولوجيا حديثة

تضمنت رؤية 2030 خططاً لتطوير مدن ذكية تتضمن تطوير بنية تحتية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل شبكات الاتصالات المتقدمة، وإنترنت الأشياء، والشبكات الذكية لإدارة الطاقة والمياه والنقل الذكي، إضافة إلى تعزيز بيئة الأعمال لجذب الشركات التكنولوجية الناشئة والمستثمرين، من خلال مشاريع مثل نيوم، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، والقدية وهي مشروع ترفيهي رياضي، ومشروع البحر الأحمر، تسعى السعودية إلى تحقيق تحول جذري في بنية المدن وخدماتها.

أمام هذه المشاريع الضخمة والطلب المتزايد في هذا القطاع يمكن للشركات اليابانية المعروفة بتكنولوجيا التخطيط الحضري وحلول المدن الذكية والتكنولوجيا العالية، أن تلعب دوراً محورياً في هذه المشاريع. كما يمكن الاستفادة من تقنيات اليابان المتقدمة في قطاع السكك الحديدية عالية السرعة وأنظمة النقل العام لتطوير البنية التحتية للنقل في السعودية بالأخص تلك المتعلقة في نقل الحجاج وضيوف الحرمين الشريفين.

وأمام اتجاه السعودية نحو تطوير صناعة السيارات في المملكة، يمكن لعملاقة السيارات في اليابان مثل تويوتا وهوندا ونيسان وإيسوزو ومازدا وهوندا ولكزس إنشاء مصانع لتصنيع السيارات في السعودية، خصوصاً المركبات الكهربائية. حيث تعد السعودية أحد الأسواق المتنامية في الشرق الأوسط، ومن شأن هذا أن يخلق وظائف للبلدين ويزيد الصادرات وينعش النمو الاقتصادي.

هناك نحو 11 مليون سيارة على طرقات السعودية اعتباراً من عام 2022، ويأتي ذلك مع إضافة ما يقرب من 650 ألف مركبة جديدة سنوياً، نصفها مستورد من شركات صناعة السيارات اليابانية، وشكلت المركبات أكثر من 70% من صادرات اليابان إلى السعودية في عام 2022.

وتطمح السعودية أيضاً إلى بناء نظام متين للشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة إسهاماتها السنوية في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، في المقابل لدى اليابان تجربة فريدة في هذا الإطار، إذ تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ومسؤولة عن توفير فرص العمل لنحو 70% من القوى العاملة اليابانية.

أخيراً، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2022 نحو 47 مليار دولار مسجلاً فائضاً بمقدار 34 مليار دولار لصالح السعودية، وتسعى المملكة للدخول إلى اليابان من بوابة هذا الفائض والاستفادة من تطور وتقدم اليابان. في المقابل تسعى اليابان للدخول إلى السعودية من بوابة رؤية 2030 لتحفيز اقتصادها الراكد والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي تعانيها منذ عقود.

غموض حول تعثر خط غاز بين روسيا والصين

استنفرت بكين وموسكو لإصدار تصريحات حول تمسكهما بالتعاون في قطاع الطاقة، بعد تقرير تحدث عن تعثر مد خط أنابيب غاز روسي إلى الصين

موسكو ـ **العربي الجديد**

عاد خط أنابيب الغاز الجديد «باور أوف سيبيريا-2» (قوة سيبيريا 2)، الذي تعتزم روسيا مدّه إلى الصين إلى دائرة الضوء من جديد، بعد تقرير تحدث عن أن محاولات موسكو لإبرام اتفاق مع بكين بشأن المشروع تعثرت بسبب مطالب الصين بشأن مستويات الأسعار والإمدادات، ما دعا مسؤولين في البلدين اللذين شهدت العلاقات بينهما تقارباً كبيراً في السنوات الأخيرة، إلى الخروج بتصريحات سريعة حول استمرار التعاون بينهما في الطاقة.

قال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أمس الاثنين، إنه ليس هناك شك في أن روسيا والصين ستتوصلان إلى اتفاق بشأن خط أنابيب «باور أوف سيبيريا 2». وأضاف في مؤتمر صحافي يعقد يومياً عبر الهاتف أن المحادثات بشأن خط الأنابيب ستستمر. وأشار إلى أن الجوانب التجارية للمفاوضات لن يتم الإعلان عنها. في الأثناء أكدت الصين أنها ستواصل الدفع من أجل تعزيز كل أشكال التعاون المثمر للطرفين مع روسيا، وأنها تتطلع لتعميق التعاون معها في قطاع النفط والغاز. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في إفادة صحافية، أمس: «بالنسبة للتعاون بين الصين وروسيا، ما أريد أن أقوله هو السعي لتقريب المصالح بين البلدين وتعميق تراطب المصالح». وجاءت تصريحات المسؤولين في روسيا والصين، بعد يوم من نشر صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، تقريراً يشير إلى تعثر المشروع. وذكرت الصحيفة، يوم الأحد، نقلاً عن ثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر، أن محاولات روسيا لإبرام اتفاق كبير لخط الأنابيب مع الصين تعثرت بسبب ما تعتبره موسكو مطالب بكين غير المعقولة بشأن مستويات الأسعار والإمدادات.

وطلبت الصين أن تدفع ما يقارب الأسعار المحلية المدعومة بشدة في روسيا ولن تلتزم إلا بشراء جزء صغير من الطاقة السنوية المخططة لخط الأنابيب البالغة 50 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً وفقاً للتقرير. وتجري روسيا محادثات منذ سنوات بشأن بناء خط «باور أوف سيبيريا-2» لنقل الغاز من منطقة يامال في شمال روسيا إلى الصين عبر منغوليا. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي، الكسندر نوفاك، في مايو/أيار الماضي إن روسيا والصين تتوقعان توقيع عقد «في المستقبل القريب» بشأن خط الأنابيب هذا. وتستقبل الصين فعلاً الغاز من شرق روسيا عبر خط أنابيب «باور أوف سيبيريا-1»، الذي بدأ تشغيله في عام 2019، وقد حمل ما يقارب 23 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي، ومن المتوقع أن يصل إلى طاقته الكاملة البالغة 38 مليار متر مكعب في عام 2025. وبدأت شركة غازبروم المملوكة للدولة في روسيا دراسة جدوى مشروع «باور أوف سيبيريا-2» في عام 2020، وتريد أن يتم تشغيل خط الأنابيب بحلول عام 2030، وتأمل أن تحل الصين محل أوروبا كأكبر سوق لتصدير غازها. ورجح مدير الإستراتيجية السابق لشركة غازبروم، سيرغي فاكولينكو، في تصريحات صحافية سابقاً أن تسعى روسيا إلى الحصول على شروط مالية أفضل من الصين، مقارنة بما حققته في عقد «باور أوف سيبيريا-1» الذي تم توقيعه في 2014 عندما كانت أسعار الغاز أقل بكثير. وعلى الرغم من أن شروط عقد «باور أوف سيبيريا-1» ليست معلنة، فإن تحليل فاكولينكو لبيانات الدفع الحكومية الصينية يشير إلى أن روسيا تحصل على عائدات أقل بكثير من تركمانستان أو أوزبكستان اللتين تزودان الصين أيضاً بالغاز. إضافة إلى خط الغاز تصدّر روسيا الغاز الطبيعي المسال إلى الصين، حيث تكثف إمداداتها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستهلك للطاقة لتعويض خسارة أغلب مبيعاتها من الغاز إلى أوروبا، حيث فرضت دول غربية عقوبات على موسكو، وقلصت اعتمادها على الطاقة الروسية منذ بدء الحرب في أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022. واعتادت أوروبا شراء أكثر من 150 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً، لكن التدفقات تضاءلت منذ اندلاع الحرب. وزودت روسيا الصين بـ2,415 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال بقيمة تبلغ 1,455 مليار دولار في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى إبريل/ نيسان من العام الجاري، بناء على بيانات صينية رسمية.

خط «باور أوف سيبيريا-2» مصمم لتصدير 50 مليار متر مكعب سنوياً

أنبوب غاز روسي في مدينة نوابارسك، 2 نوفمبر 2006 (فرانسس برس)

تويوتا توقف مبيعات 3 طرازات

طوكيو ـ **العربي الجديد**

أوقفت اليابان تسليم وبيع ست مركبات، بما في ذلك ثلاث من تصنيع شركة تويوتا وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية: «لقد أهملنا عملية إصدار الشهادات وأنتجنا سياراتنا بكميات كبيرة دون اتخاذ الخطوات الاحترازية المناسبة أولاً». لذلك نعتذر لعملائنا وجميع عشاق السيارات».

وقالت تويوتا إن توقف الشحن سيؤثر على خطي تجميع مسؤولين عن إنتاج 130 ألف وحدة سنوياً. وقامت أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم بتصنيع وبيع أكثر من 11 مليون سيارة ركاب في عام 2023. وفي الوقت نفسه، أقرت مازدا بحدوث تزوير في نتائج رئيس شركة تويوتا للصحافيين، أمس، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية: «لقد أهملنا عملية إصدار الشهادات وأنتجنا سياراتنا بكميات كبيرة دون اتخاذ الخطوات الاحترازية المناسبة أولاً». لذلك نعتذر لعملائنا وجميع عشاق السيارات».

انخفضت قيمة أسهم تويوتا بنسبة 1,8 في المائة في طوكيو

وشكل منفصل، تبين أن شركة هوندا قامت بتلفيق بيانات تتعلق بالوضوء لمحرك البنزين، مما أثر على أكثر من 3 ملايين وحدة. ومع ذلك، يمكن للعملاء الاستمرار في استخدام سياراتهم، والتي تشمل «أكورد» و«أوديسي»، لأنها تلبي المعايير القانونية.

وانخفضت أسهم تويوتا بنسبة 1,8% في طوكيو. وتراجعت أسهم مازدا بنسبة 3,3%. وتمثل هذه النتائج أحدث ضربة في أزمة الثقة المتفاقمة لشركات صناعة السيارات اليابانية. وفي وقت سابق من العام الجاري، أمرت وزارة النقل اليابانية ما يقرب من 90 مصنعاً بإعادة فحص إجراءات الاختبار الخاصة بهم بعد اكتشاف عقود من الاحتيال في شركتين تابعتين لشركة تويوتا. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، اظهر تحقيق داخلي لشركة دايهاتسو موتور أن معظم سياراتها لم يتم اختبارها بشكل صحيح فيما يتعلق بالسلامة من الاصطدام. كما أوقفت شركة تويوتا للصناعات جميع شحنات المحركات في يناير/كانون الثاني بعد أن كشف تحقيق عن تزوير أرقام تتعلق باستهلاك الوقود.

الاختبار والتلاعب بالوحدات المستخدمة لاختبار التصادم في خمسة طرازات، بما في ذلك «Mazda2» و«Roadster RF»، وفقاً لبيان الشركة، أمس. وتم تحديد مخالفات في أكثر من 150 ألف وحدة انتجتها شركة صناعة السيارات منذ عام 2014 للسوق اليابانية. وقال ماساهيرو مورو، الرئيس التنفيذي للشركة: «ستتحمل التكاليف التي يتكبدها الموردون بسبب توقف الشحن»، مضيفاً أن الشركة ستبذل جهوداً لمنع تكرار هذه الهفوات. ومن المرجح أن يؤثر التوقف على 3500 طلب. وارجع مورو مشكلات البيانات إلى تفسيرات خاطئة للموظفين لأدلة الإجراءات غير الواضحة، وليس إلى «التستر التنظيمي» أو «التزييف الخبيث».

عامل في مصنع لتويوتا بمدينة ناغويا باليابان، 30 يوليو 2018 (Getty)